مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢١ ع٢، ص ص: ٢٩-٦٦ (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ)

أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية(*)

عبدالقادر حسين شاشي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية
Abdelkader_chachi @hotmail.co.uk

المستخلص. معظم الاقتصاديين يعتبرون أن الصيرفة أداة عصرية حديثة النشأة (أي يعتقدون أنها أول ما ظهرت، ظهرت في إيطاليا في القرن ١٢ الميلادي)، ولكن بإلقاء نظرة سريعة على أصل وتطور العمليات المالية عبر التاريخ، تتبدد فكرة الحداثة، كما سنرى من خلال هذا البحث.

الهدف من هذا البحث هو:

- أولا: التدليل على أن العمليات المصرفية كانت مطبقة في كل الحضارات القديمة المعروفة، قبل إيطاليا القرن الثاني عشر الميلادي.
- ثانيا: إثبات أن الإسلام لم يسمح فقط بهذه العمليات، وإنما شجعها وطورها إلى حد فاق كل ما كان معروفا عنها من قبل.
- ثالثا: إظهار أن الصيارفة الإيطاليين تعلموا هذه العمليات من مواطني الخلافة الإسلامية من مسلمين ومسيحيين ويهود، الذين كانت تربطهم بهم علاقات تجارية قوية بين القرنين العاشر، والثاني عشر الميلاديين.
- وأخيرًا، تتبع أصل وتطور ما يسمى بالبنوك الإسلامية الحديثة.

* هذه ترجمة عربية لبحث باللغة الإنجليزية بعنوان: (Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations) صدر في المجلد الثامن عشر، العدد الثاني من مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

١- المقدمة

يقول يعقوب بورشار (Jacob Burchard) بحسب ما ذكره لوبيز (Lopez, 1979:1): "إن التاريخ هو المجال الأوحد من الدراسات الذي لا يبدأ من البداية". وبناء على ذلك، فإن الصيرفة التي هي من أكثر أشكال التجارة تخصصًا، ظهرت كما ظهرت التجارة مع ظهور، وتطور الحضارات السابقة. وكانت في معظم الأحيان هي أساس رخائهم، ولكن وكما يقول أورسينجر (Orsingher,1967:1): "فإنه لمن المستحيل تحديد بداية العمليات المصرفية، أو إعطاء سرد غير منقطع عن تطورها، بما تم اكتشافه حتى الآن من وثائق تاريخية مهما كان نوعها". إلا أن معظم الاقتصاديين يتمسكون بادعاء برجيير (Bergier,1979:105) الذي يزعم أن "الصيرفة إيطالية بالمولد"، لأن اصطلاح كلمة بنك التي تعني "مصرف" مأخوذة من الكلمة الايطالية بنكو (Banco) التي تعني طاولة أو مقعدًا كان الصيارفة الايطاليون يعرضون عليها عملاتهم المختلفة، وعليها ينفذون عمليات صرفها، وثانيا لأنهم يعتقدون أن البنوك (أو المصارف) التي تستحق أن تسمى بهذا الاسم كانت تلك التي أنشئت في البندقية (Venice)، وفلورنسا (Florence)، وجنوا (Genoa)، ولوكا (Lucca) في إيطاليا خلال القرن الثاني عشر الميلادي (De Roover, 1954) (Usher, 1943)، وبالتالي عادة ما تعتبر الصيرفة وسيلة عصرية ذات أصل حديث. ولكن بإلقاء نظرة متفحصة على الوثائق التاريخية المالية المتبقية، تُنقض فكرة الحداثة وتتبدد.

ولتحقيق هدف هذا البحث فإن ما تبقى منه مقسم إلى الفصول التالية:

- الفصل الثاني: يتتبع أصل العمليات المصرفية في الحضارات القديمة (قبل الإسلام).
- الفصل الثالث: يبين تطور الأعمال المصرفية في الحضارة الإسلامية حتى القرن الثاني عشر الميلادي.

- الفصل الرابع: يوضح تطورت العمليات المصرفية في أوروبا منذ سقوط الحضارة الرومانية قبل الميلاد إلى القرن الثاني عشر الميلادي في إيطاليا نتيجة لاحتكاك وتلاحم جنوب أوروبا بالحضارة الإسلامية آنذاك.
- الفصل الخامس: يركز على العمليات المصرفية في العالم الإسلامي منذ سقوط الخلافة الإسلامية، وحتى ظهور ما يسمى الآن بالبنوك الإسلامية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الميلادي.
- وأخيرًا الفصل السادس: يلخص النتائج المتوصل إليها.

٢- الصيرفة في الحضارات القديمة

٢-١ الصيرفة في حضارات ما قبل التاريخ

أشار لوبيز (Lopez,1979:1) بأنه: "لا أحد يعرف متى استخدم الائتمان (Credit) بمعنى المداينة كوسيلة لتحريك عجلة الأعمال التجارية، ربما كان ذلك في فترة ما قبل التاريخ (Prehistory)، ولكن مصارفًا من نوع ما وجدت في حضارات قديمة مثل حضارة ما بين النهرين، وحضارة اليونان، وحضارة الرومان" (وغيرها من الحضارات كما سنبين فيما يلي). يعتقد هومر (Homer,1963:17) أنه من المحتمل أن تكون المداينة قد سبقت الصناعة والصيرفة، وصك النقود، وحتى الأنواع البدائية من النقود، فيقول: "عندما ندرس المداينة بمعناها الواسع، نستطيع أن نخلص إلى شيء من أنواعها الأولى. فالمداينة البدائية يكفي أن تتم في شكل قرض إلى ولد، أو أخ، أو جار، في شكل بذور إلى وقت الحصاد، أو في شكل قرض حيوان، أو آلة، أو طعام. فمثل هذه التحويلات: إما أن تكون هدايا إذا لم يتوقع استردادها، أو قروضًا إذا كان يتوقع استردادها، أو قروضًا ربوية بفوائد، إذا كان متوقعًا أن تسترد بالإضافة إلى زيادة على الكمية المقترضة أصلاً".

قبل أن يبدأ الناس بتسجيل العقود والمعاملات المالية كانوا يستعملون الأنعام، والحبوب، والفضة، وأي شيء آخر يتفقون على استعماله كعملة في

تجارتهم (Davies,2002:12). وللأسف الشديد، ليس هناك أي دليل تاريخي موثق موجود حول هذه الحقبة من الزمان (ما قبل التاريخ).

٢-٢ الصيرفة في بلاد ما بين النهرين

بالرغم من استحالة تحديد متى أو أين بدأت أول الأعمال المصرفية في العالم، إلا أنه من الواضح كما أشار حمود (Homoud,1985:17) أن: "الحاجة إليها ظهرت وتطورت مع استخدام النقود كوسيلة من وسائل التبادل في بداية ظهور الزراعة والصناعة والتجارة المنظمة". وأول الحضارات التي لدينا عنها بعض الأدلة التاريخية حول العمليات المصرفية هي حضارة السومريين والبابليين الذين عاشوا منذ أكثر من ٣٤ قرنًا قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين. فأورسينجر (Orsingher,1967:1) يسجل أن "الحفريات التاريخية التي اكتشفت معبد أروك وشلديا (Temple of Uruk and Chaldea) الذي هو أثر تاريخي من الحضارة البابلونية تبيّن أن أساس ما يعرف حاليا بأقدم مبنى للصيرفة في العالم كان موجودًا منذ أكثر من ثلاثة آلاف وثلاثمائة سنة قبل حقبتنا" (قبل الميلاد).

ومن خلال فحص الأدلة التاريخية المكتشفة لحد الآن في بلاد ما بين النهرين، يمكن أن نستنتج أنه في تلك الأيام كانت الصيرفة متميزة بارتباطها بالمعابد المقدسة، التي توفر أماكن آمنة لحفظ الأمانات من حبوب وسلع أخرى. وكما أشار ديفيس (Davies,2002:49) فإن: "إيصالات (Receipts) كانت تستخدم ليس فقط لتحويلات من المودعين الأصليين، ولكن كذلك لصالح أطراف أخرى. وفي نهاية المطاف أصبحت دُور خاصة (Private Houses) في بلاد ما بين النهرين كذلك تقوم بهذه العمليات المصرفية".

ويتبين من ترجمة أحد هذه إيصالات الذي وجد في بلاد ما بين النهرين أن فلاحًا كان قد اقترض من المسؤولة عن شؤون المعبد كمية من الفضة لتمويل مشترياته من السمسم، وتعهد بدفع ما يساوي قيمة هذه الفضة بالسمسم بأسعار

وقت الحصاد لحامل وثيقة المداينة (Homoud,1985:17-18). ومن هذه الوثيقة يمكن استخلاص أربع ملاحظات على الأقل:

- **أولاً:** أن المعابد كانت تستخدم لتقوم بدور المصارف، ويمكن تفسير ذلك بحقيقة: أن الناس كانوا يثقون في معابدهم الدينية وفي القائمين عليها أكثر مما يثقون في غيرهم، بناء على ما تكتسيه هذه المعابد من قداسة لديهم، ومن إيمانهم الراسخ بأن القائمين عليها يوفرون حسابات ودائع دقيقة، ويلتزمون بإرجاع قيمتها كاملة غير منقوصة، وأن هذه الأماكن المقدسة أكثر أماناً من غيرها، حيث يقل من يتجرأ على السرقة منها.
- **ثانيًا:** إن العميل أو الزبون المقترض منتج وليس مستهلكًا، أي بمعنى آخر، فإن القرض كان بهدف الإنتاج وليس بهدف الاستهلاك.
- **ثالثًا:** أن وثيقة المداينة مشابهة للكمبيالة أو السفتجة، سلمت من طرف المستقرض كدليل على إقراضه، ليس هذا فقط، وإنما جعلت لصالح حاملها بمعنى أنها كانت قابلة للتحويل.
- **رابعًا:** ليس هناك ما يدل على الفائدة (الربا) في هذه المعاملة حيث إن الزبون لم يكن مطالبًا إلا بدفع ما يعادل قيمة الفضة المقترضة سمسمًا بالسعر السائد وقت الحصاد، والذي قد يكون أقل أو مساوٍ أو أكبر من سعره وقت الاقتراض. وحتى في حالة ما كان أكبر، فإن هذا لا يكون فائدة لأن الربا هو المبلغ المدفوع كزيادة على رأس المال المقترض ومن نفس جنسه كفضة على فضة وسمسم على سمسم، وليس على فضة مقابل سمسم ولا سمسم مقابل فضة.

وكان الملوك وأكابر القوم أيضًا ضمن الصيارفة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة آنذاك، وكان الاستثمار يأخذ شكل القروض على النقود وعلى البذور.

كما كان سعر الفائدة (٢٠٪) على النقود و(٣٣٪) على الشعير. وكان المقترض يتعرض هو وعائلته لمخاطرة استرقاقه مع أفراد أسرته إن لم يستطع تسديد الدين وقت الاستحقاق. وكانت المشاركة المحدودة المعروفة بالمضاربة (*Commenda*) من اكتشاف البابلونيين. وتطورت العمليات المصرفية التي تقوم بها المعابد الدينية، وملاك الأراضي الكبيرة إلى حد جعل الملك البابلوني الشهير حمورابي (١٧٢٨-١٦٨٦ق.م) (King Hammurabi) يفرض قوانين صارمة، وإجراءات موحدة تشمل تقريبًا جميع الحالات التي تنتج عن ملكية الأرض، وتشغيل الفلاحين في الأراضي الزراعية، والعقود المدنية، والقروض، والربا، والرهن، والضمان، ووجود أو غياب الأدلة، والحوادث الطبيعية، والسرقة، وغيرها (Homer,1963:26 and Orsingher,1967:viii). إلا أنه وبعد الغزو الفارسي لبلاد ما بين النهرين عام ٥٣٩ قبل الميلاد أضاعت البلاد استقلالها، ولم تعد عاصمة دولة كبيرة كما كانت من قبل، فزاد معدل الفائدة عن (٤٠٪)، وأصبح هذا هو السعر السائد. واختفت الحضارة البابلونية القديمة (Homer,1963:31).

٢-٣ الصيرفة في الهند

يعتقد المؤرخون أن أهم حقبة في تاريخ الهند هو ما كان معروفا بحضارة وادي هندوس (Indus Valley Civilization) والمعروفة أيضا بحضارة هربان (Harappan Civilization) إشارة إلى هرابا (Harappa) أول مدينة مكتشفة في الهند. وقد ازدهرت هذه الحضارة ما بين سنة ٣٠٠٠ و ١١٠٠ قبل الميلاد. وكانت تشمل كل ما هو معروف حاليًا باسم باكستان، وأجزاء كبيرة مما هو معروف حاليًا بالهند وأفغانستان. كانت هذه الحضارة من بين أوائل الحضارات القديمة، المعاصرة لحضارات كبيرة أخرى مثل: التي كانت في بلاد ما بين النهرين ومصر. وقد وصلت إلى المرحلة الأكثر ازدهارًا في ٢٦٠٠ قبل الميلاد كمدنية ثقافية قائمة على التجارة، ومدعمة بالتجارة الزراعية التجارية. ومن

الأرجح أن المعاملات التجارية والعمليات المصرفية مثل الإقراض والاقتراض كانت متوفرة بكثرة، كما كانت في المناطق المجاورة مثل بلاد ما بين النهرين. ولكن مثل هذه التفاصيل غير متوفرة حيث إن محاولات المؤرخين فهم كتابة الهرابن (Harappan Script) باءت بالفشل حتى الآن. وقد انحطت هذه الحضارة بين القرنين ١٧ و٩ قبل الميلاد ربما نتيجة لتغيرات بيئية، أو للغزو الأرياني (Aryan Invasion) الذي ظهر على الساحة في هذا الحين (ينظر موقعي الإنترنت (Wikipedia) و (Nationmaster)). ولكن في الفترة ما بين مائتي سنة قبل الميلاد ومائتي سنة بعد الميلاد، وبحسب نيغم (Nigam,1975:305-306) فإن التجارة وأسواق المدن والمعارض كانت تنظم بشكل دائم ومنظم. وكانت الحكومة مشتركة في بناء المخازن، ومراقبة الأسواق، وبالتالي منع الغش، والاحتيال، والاحتكار، والتهريب.

ويذكر نيغم (Nigam,1975:307-311) أن عدة أشكال من مؤسسات الأعمال كانت منتشرة في الهند القديمة ما بين مائتي سنة قبل الميلاد ومائتي سنة بعد الميلاد، وخاصة المشاركات. كما كان ينظر إلى الائتمان على أنه ظاهرة اقتصادية مهمة، وكان متوقعًا من الأغنياء ومن ممثلي الحرف أن يقوموا بتقديم القروض والعمليات المصرفية. وقد حاول سلتور (Selatore,1975:35-101) إثبات أن تجارة واسعة كانت قائمة بين الهند وبقية العالم المتحضر آنذاك: بابليون، وروما، واليونان، ومصر، وفارس، والصين قبل القرن السابع بعد الميلاد. وأكد أن ودائع ورهونًا، وتعهدات، وضمانات كانت متوفرة في أماكن مختلفة من طرف أفراد مختلفين، ومن وقت لآخر، وأن في كل هذه المعاملات كانت الفائدة تلعب دورا بارزًا إن لم يكن محوريًا. واختتم أن "فرض وتحصيل الفائدة كانتا أهم الوظائف الحيوية للصيرفة في الهند منذ وقت مبكر جدًا" (المرجع السابق:٦٦٨).

٢-٤ الصيرفة في اليونان

بحسب أورسنجر (Orsingher,1967:3) فإن تطور الصيرفة في اليونان القديمة كان معاقًا بسبب مستوى النشاط الاقتصادي المحلي، وصرامة القوانين المحلية، والحالة السيئة لوضع التجارة والتبادل حتى اختراع النقود المعدنية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من اخترع النقود المعدنية؟ ومتى؟ ويجيب أورسنجر (Orsingher,1967:viii) "ربما يكون الصينيون هم من قاموا بذلك! ولكن لا يوجد دليل حول هذه النقطة. ويعتقد أن ملك ليديا (Lydia) الذي يسمى كرويسس (Croesus) (٥٦٠-٥٤٦ قبل الميلاد) هو أول من وفر قوالب الذهب الخالص عندما كانت ليديا منتجًا رائدًا للذهب. إلا أن أول نقود معدنية مسكوكة يفترض أن تكون قد ظهرت في ليديا في القرن السابع قبل الميلاد، كما أشار إلى ذلك كل من أنزنك (Einzig,1949:225)، وهومر (Homer,1963:33)، وأورسنجر (Orsingher,1967:viii-ix)، وديفيس (Davies, 2002:61-63). فأول نقود معدنية تنسب إلى ملك ليديا المسمى سيجس (Cyges) (٦٨٧ قبل الميلاد) كانت خليطا من الذهب والفضة. ومن المؤكد أن هذا الأمر شجع ظهور وتطبيق العمليات المصرفية في اليونان، لأنه سرعان ما بدأ التجار يتخصصون في تقييم واستبدال النقود المصنعة من المعادن الثمينة بمختلف الأحجام والأوزان (Orsingher,1967:3).

وكان الصيارفة اليونانيون أو الترابزيتز (Trapezities) كما كانوا يسمونهم نسبة إلى الكلمة اليونانية "ترابيزا" بمعنى الطاولة أو المقعد الذي كانوا يضعون عليها أو عليه نقودهم المختلفة، ويقومون بمعاملاتهم مثل: استبدال النقود، واستلام الودائع، ومنح القروض للأشخاص والحكومات، وإصدار خطابات الاعتماد، وصرف الكمبيالات والشيكات، ومسك دفاتر محاسبية، حتى وصلت العبقرية التجارية اليونانية في وقت قصير جدا إلى حد المضاربة على الأسعار، كما أشار إلى ذلك هومر (Homer,1963:69).

ربما تحت تأثير الحضارات السابقة كانت المعابد الدينية تستخدم في اليونان كذلك كمستلمي ودائع ومانحي قروض. فمعبد دلفي (The Shrine of Delphi) يوصف أحيانا بأنه أكبر صيرفي في العالم اليوناني (Homer,1963:38). ولكن وبعد غزو الاسكندرية (٣٢٥ قبل الميلاد) وكما أشار هومر (Homer,1963:39) فإن: "أثينا لم تعد في موضع تتحكم فيه بتجارة البحر الأبيض المتوسط. فقد فقدت امبراطوريتها خلال القرون اللاحقة، حتى أصبحت روما وليس اليونان تتحكم في تاريخ عالم البحر الأبيض المتوسط... ولم تستعد أثينا موقعها كمركز تجاري ومالي. ونتيجة لسياسة الرومان انتقلت التجارة إلى رودس (Rhodes) وأنتيوش (Antioch) وسلانسيا (Selenicia) وخاصة إلى الإسكندرية (Alexandria).

٢-٥ الصيرفة في روما

كان الرومانيون كما يصفهم هومر (Homer,1963:44) شعبًا مكونًا من الفلاحين والجنود الذين تركوا معظم الصناعات والتجارة والصيرفة للأجانب. فمعظم الصيارفة القدماء في روما كانوا يحملون أسماء يونانية وينادون بالترابزيتيز (Trapezities) كذلك. وأشار أورسنجر (Orsingher,1967:5-6) إلى أنه لم يكن هناك احتكارات مصرفية أثناء الفترة الرومانية. وهذه الحرية ساعدت على انتشار وتطور العمليات المصرفية. ولم يأت القرن الأول قبل الميلاد حتى أصبحت روما هي المركز المصرفي للجمهورية وللإمبراطورية وربما للعالم آنذاك. وازداد عدد الصيارفة حتى أصبحوا يلقبون بأسماء كثيرة مثل "مانسولاري (*Mensularii*)، أرجنتاري (*Argentarii*)، مومولاري (*Mummularii*)، إلخ (Homer,1963:47).

وبعد سنة ٩٠ قبل الميلاد بدأت العمليات المصرفية تتأرجح بين الصعود والهبوط نتيجة للأوضاع السياسية والعسكرية للجمهورية. ففي أوقات الحروب والفوضى يظهر التضخم وينتشر الإفلاس والركود المالي، أما في أوقات السلام والرخاء فيُسترجع الاستقرار وتتحسن التجارة والمعاملات المصرفية. وفي

القرن الثالث قبل الميلاد كان التضخم الذي ضرب أطنابه مصطحبا معه عدة ثورات وحروب وخمسين سنة من الفوضى قبل حكم الإمبراطور ديوكليتين (Diocletian) (٢٨٤-٣٠٥ قبل الميلاد) والتي اعتبرها فرانك (Frank,1933:300): "الفترة التي سقطت فيها روما، فسادت الفوضى، وعم النهب، وضاعت ثقة المناطق المجاورة بروما، وتدهورت الصناعة والتجارة وحتى اللغة اللاتينية اندثرت".

٢-٦ الصيرفة في مصر

بحسب أورسنجر (Orsingher,1967:4): "كان هناك نظام اقتصادي بدائي في مصر قبل غزو الاسكندرية، ولكن البطالمة (Ptolemites) أدخلوا النقود المعدنية في مصر، فوقع نفس التطور الذي كان في اليونان من قبل. وفي الحقيقة أن الترابزيتيز (Trapezities) وُجدوا هنا كما وجدوا في اليونان، إلا أنهم يمثلون وكلاء رسميين، كثير منهم يحمل أسماء يونانية، وأقدمهم جاءوا من اليونان". حتى قبل إدخال العملات المعدنية إلى مصر كانت العمليات المصرفية تبدأ من تخزين وإيداع منتجات الحصاد في مخازن حكومية (موقع إنترنت Netfundu). وأشار ديفيس (Davies,2002:51-54) أن تركيز المحاصيل الزراعية في المخازن الحكومية أدى إلى تطور نظام مصرفي، حيث كان يتم السحب عن طريق أوامر سحب مكتوبة من طرف ملاك الحبوب الذين قد أودعوا حبوبهم من قبل، بغية سلامتها وملاءمتها لهم، أو أودعوها مجبرين لصالح الملك. وسرعان ما أصبحت تستخدم كوسيلة دفع (تسديد لديون الآخرين) بما فيهم جامعو الضرائب ورجال الدين والتجار، وتحولت المخازن الحكومية المتناثرة إلى شبكة من بنوك الحبوب، وعلى رأسها بنك مركزي في الإسكندرية حيث تُمسك دفاتر كل بنوك الحبوب الحكومية. هذه الشبكة من البنوك عملت كنظام مقاصة (Giro-system) حيث تتم عملية الدفع عن طريق التحويلات من حساب إلى حساب آخر دون المرور من يد إلى يد أخرى. وبلغت مصر أعلى

مراحل التطور المصرفي في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد، وأصبحت غنية ومزدهرة (Homoud,1985:18). ولكن الفوضى التي عمت الإمبراطورية الرومانية في القرن الثالث بعد الميلاد كسرت حواجز العزلة الاقتصادية المصرية وتسبب في التعامل بالنقود الاسمية (fiat Currency) للتداول لفترة في مصر (Homer,1963:51).

٢-٧ الصيرفة في فارس

لم تكن فارس من أوائل الحضارات، ولكنها تطورت شرق الهلال الخصيب (Fertile Crescent) على السهل الإيراني في آسيا الوسطى، والتي لم تستقر إلا عام ١٥٠٠ قبل الميلاد تحت قبائل الأريان (Aryan) وخاصة المدس (Medes) منهم. وأول قائد كبير منهم كان أخمينس (Achaemenes) الذي أسس الإمبراطورية الأخمينية (Achaemenid Dynasty) في حدود عام ٧٠٠ قبل الميلاد. وقد بنى الأخمنيين (Achaemenids) عاصمة كبيرة في برسيبوليس (Persipolis). وخلال هذه الفترة ازدهرت التجارة، وتوسعت العمليات المصرفية، وخاصة بعد غزوهم لبابليون عام ٥٣٩ قبل الميلاد. فاستطاع التجار الفارسيون تعلم وسائل الصيرفة البابلية. وكان التجار يستخدمون كلا من طرق القوافل والسفن البحرية لنقل البضائع بين الهند وفارس. ونتيجة لدفعة قوية للتجارة واستخدام العملات الورقية والمعدنية في التجارة في عهدي البارثيان (Parthian) والساسانيين (Sassanian) بدأ تبادل العملات المعدنية، والعملات الصعبة في البلد، واستطاع بعض الناس أيضًا التخصص في تحديد جودة النقود المعدنية بعد غزو ليدي (Conquest of Lidi) من طرف الملك العظيم دريوس الأخميني في عام ٥١٦ قبل الميلاد (Tejarat,1998; Scott, 203; Herart,1972).

وبحسب غريشمان وآخرين (Ghrishman *et al.*, 1971:58-60) فإن الأخمنيين أدخلوا الأوزان والمقاسات، وفوق هذا كله أدخلوا النقود في كل أنحاء

الإمبراطورية، الأمر الذي شجع التجارة الخارجية وسهل النشاطات المصرفية. وأُنشئت بنوك خاصة مثل بنك "أبناء وأحفاد إيجيبي البابلي (Igibi of Babylon)" الذي أنشئ في القرن السابع قبل الميلاد، والذي تدل سجلاته المتبقية أنه كان يقوم بعمليات كثيرة، منها الوساطة المالية، والقروض العائمة. كما أُنشئ بنك آخر لمراشو وأولاده (Murashu and Sons) في نيبور (Nippur) وكان يقوم بالإيجارات، ويحفر القنوات المائية، ويبيع الماء للفلاحين.

٢-٨ الصيرفة في الصين

بالرغم من أن أقدم امبراطورية صينية مسجلة في الآثار الصينية هي إمبراطورية كسيا (Xia Dynasty) إلا أن وجودها ما زال يحتاج إلى مزيد من الأدلة التي تؤكده بشكل قاطع. فلم يكتشف رجال الآثار المقابر، والمدن الأثرية، والأدوات البرونزية في وادي هنان (Henan Valley) إلا في الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين، والتي يبدو منها أنها كانت مهدًا للحضارة الصينية، والتي توفر دلائل على إمبراطورية شانغ (Shang Dynasty) التي دامت من (١٥٢٣) إلى (١٠٢٧) قبل الميلاد. وكانت هذه الحضارة قائمة على الزراعة، والصيد، وتربية الحيوانات (Findling and Thackeray,2001:12-13). وكانت الفلوس وبعض الأدوات المعدنية الثمينة مثل: المجارف والفؤوس والسكاكين تقبل في التبادلات التجارية (Davies,2002:55). وقبل هذه الفترة يجد المؤرخون صعوبة في فرز الأسطورة من الحقيقة. ولكن هناك شيئين مهمين يميزان هذه الفترة، ويشهدان على مستوى عال من الحضارة، هما تطور نظم الكتابة كما هو مبين من خلال الكتابات الصينية التي وجدت على ظهور السلاحف والعظام المسطحة، واستخدام الصناعة البرونزية (Columbia Encyclopedia, 2001:10045).

بالرغم من أن أول حالة مسجلة لاستعمال النقد الورقي كانت في القرن السابع في الصين، إلا أن استعمالها لم يعمم إلا ابتداء من عام ٩٦٠م.

فالإمبراطورية الصينية التي كان ينقصها النحاس لسك النقود المعدنية أصدرت أول أوراق نقدية للاستعمال العام. وكانت الأوراق الأولى محدودة الفترة والمكان. وكان نقص النحاس لصك النقود المعدنية أحد أسباب هذا الإصدار في عهد الإمبراطور هيان تسونغ (Hien Tsung) (٨٠٦-٨٢١م). إن استنزاف النقود المعدنية خارج الإمبراطورية للحصول على المرتزقة من الشمال أدى إلى اعتماد أكبر على النقود الورقية، الأمر الذي أدى مع ١٠٢٠م إلى سك كمية كبيرة منها أدت إلى التضخم. وفي القرون التالية كانت هناك فترات من التضخم الكبير (Hyperinflation). وبعد عام ١٤٥٥م أي حوالي ٥٠٠ سنة من استعمال النقود الورقية، تركت الصين هذه العملية (Bamboo Website and Wikipedia Website).

٣ – الصيرفة في العالم الإسلامي: من بداية البعثة الإسلامية إلى القرن ١٢م

بحسب حمود (Homoud,1985:19) "فإن الفترة الممتدة من سقوط روما إلى فجر الإسلام كانت من أحلك وأفسد العصور، وأقلها استقرارًا التي عرفها الإنسان. ومن هنا جاء الإسلام ليزيل الظلام من على وجه الأرض، وأتى ببيئة أمن وأمان واستقرار إلى كل المناطق التي خضعت لتأثير الإسلام". إن ظهور الإسلام أتى بتغيير غير مسبوق في كل نواحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، وأتى بحضارة جديدة قائمة على الخضوع والاستسلام التام لوحدانية الله وشريعته الغراء. وقد كتب ويلسون (Wilson,1950:40-53) واصفًا أثر الإسلام على تاريخ العالم قائلاً: "إن الظهور المفاجئ للعرب (المسلمين) في القرن السابع الميلادي فريد من نوعه في تاريخ البشرية، إذ خلال ثلاثة أجيال استطاعت مجموعة من القبائل بعضها مستقر، وبعضها بدوي، تعيش على تجارة وفلاحة بسيطة للاستعمال الذاتي، أن تتحول إلى إمبراطورية غنية وقوية تسيطر على جنوب البحر الأبيض المتوسط كله، والمشرق من أفغانستان إلى إسبانيا... فاستطاعوا دمج شعوب ذات معتقدات ولغات مختلفة في مجتمع

موحد قائم على دين واحد يجمعهم، ولغة موحدة، ومؤسسات موحـــدة". ويقـــول ليبر (Leiber,1968:230) أيضا: "من القرن السابع الميلادي وما بعده اســـتطاع المسلمون تطوير التجارة ذات المسافات الطويلة والدولية إلى حد فاق كـــل مـــا عرف من قبل، ربما لأن الإسلام هو أحد الأديان العظيمة التي تمـــنح التـــاجر مكانة مرموقة في المجتمع"، وتوعده بمكان عال في الجنة إن كان مؤتمنًا عادلاً وسمحًا. وربما لهذا السبب كسب كثير من العلماء المسلمين الكبار قُـــوتَهم مـــن التجارة (Weit,1955).

أشار ليبر (Leiber,1968:230) أن "تطورات التجارة الدولية بين المسلمين كانت نتيجة للعدد الهائل من الحجاج والمعتمرين الذين يقدمون علـــى الأمـــاكن المقدسة في شبه الجزيرة العربية من جميع أنحاء العالم. فكثيـــر مـــن هـــؤلاء الحجاج والمعتمرين يؤدون واجباتهم الدينية، وفي نفس الوقت يسوقون ســـلعهم المحلية في طريقهم، ويرجعون إلى ذويهم محملين بالسلع الأجنبية ليكسبوا مـــن ورائها أرباحًا مجزية". ومع تطور التجارة جاء تطور العمليـــات المـــصرفية، وبالتالي المعاملات مثل الإقراض، والاقتراض، والتحويل، والـــضمان، وحفـــظ الأمانات التي انتشرت بشكل كبير في شبه الجزيرة العربية.

وفي تعليق على مقولة دي روفر (De Roover,1954:43) التي تقـــول لا وجود لصيرفة حيث لا يوجد مـــصارف، ردّ يـــودفيتش (Udovitch,1079:255) بقوله: "يمكن لهذه المقولة أن تكون صحيحة في حالة تطور الصيرفة في أوروبا القرون الوسطى، ولكنها وبدون شك لا تنطبق على حالة العالم الإســـلامي فـــي الفترة نفسها، إذ من خلال المعلومات الكثيرة حول هذا الموضوع مـــن كتابـــات القرون الوسطى، والوثائق التاريخية، نجد صرافين ونشاطات مصرفية كثيـــرة، ولكننا لا نجد مصارف. أي أننا لا نستطيع تحديد أي جهة قائمة بذاتها، عملهـــا هو التعامل بالنقود كتخصص، إن لم نقل الهدف الوحيد لها". ولكـــن الكتابـــات

التاريخية لكل من القلـــشقندي (١٩١٣م)، والجهـــشياري (١٩٣٨م)، وبـــيلات وشاخت (Pellat and Shacht,1965)، والقبيسي (١٩٧٩م)، والعلـــي (١٩٥٣م، ١٩٨١م)، والـــــسعدي (١٩٨٥م)، والـــــدوري (١٩٨٦م، ١٩٩٥م)، وفيـــــشل (Fischel,1992)، والحمداني (٢٠٠٠م)، وشابرا وأحمد (Chapra and Ahmad,2002) تظهر أنه كان هناك صرافون يلقبـــون بـــــ: "الـــصرافين" أو "الـــصيارفة" أو "الجهابذة" ومصارف تسمى "دواوين الجهابذة".

ومنذ نهاية القرن الثامن الميلادي أصبحت كلمة "الجهبذ" تطلق على الكاتب المالي، والخبير في النقود المعدنية، والفاحص الماهر للنقود، والجامع للضرائب، وصاحب صندوق الحكومة، والصراف، للدلالة على الصيارفة المرخص لهم في عهد الخلفاء العباسيين. ففي عام ٩١٣م أنشأت الدولة العباسية ما يسمى بـــديوان الجهابذة، والذي له فروع في أهم المدن التجارية، تقـــوم تقريبًـــا بجميـــع مهـــام الصيرفة الحديثة دون اللجوء إلى الفائدة. وفي عهـــد الخليفـــة المقتـــدر (٩٨٠-١٠٣٢م) ازداد دور الجهبذ حتى أصبح مثل الصرافين المعاصرين يقوم بالإضافة إلى مهمته كمدير ودائع، ومحول أموال من مكان إلى آخر عن طريق الـــصكوك وخاصة السفتجة (الكمبيالة)، كان يقوم أيضًا بتقـــديم قـــروض كبيـــرة للخلفـــاء، والوزراء، وموظفي المحاكم (القضاة) (يُنظر القلشقندي، ١٩١٣م والجهـــشياري، ١٩٣٨م) (Pellat and Schacht,1965)، (ومتولي وشحاتة، ١٩٨٣م).

وبحسب متولي وشحاتة (١٩٨٣م، ١١٣-١١٧) فإن رئيس الجهابـــذة، أو مدير ديوان الجهابذة كان مطلوبًا منه أن يعدّ بيانًا محاسبيًا كل شهر، وكل سنة، يسمى "الختمة" (الحساب النهائي أو الميزانية) على كل المداخيل والمـــصاريف. وتظهر المصادر التاريخية أيضًا أن كثيرًا من هؤلاء الجهابذة كانوا مـــسيحيين ويهود، رغم وضعيتهم كذميين (غير مسلمين يعيشون في ظل المجتمع المسلم). فمن بين الجهابذة المذكورين في المصادر التاريخية نجد ذكر: إبراهم بن يوحنا،

وزكريا بن يوحنا، وسليمان بن وهب، وإبراهيم بن أحمد، وإسرائيل بن صالح، وعلى رأس هؤلاء جميعًا التاجران والصرافان اليهوديان يوسف بن فنخاس، وهارون بن عمران ببغداد، واللذان كانا قد نصبا في مكتب الجهبذة بمنطقة الأهواز الفارسية، ومن ثم أصبحا جهابذة الحضرة (صيارفة الدولة) للخليفة المقتدر ووزرائه (ينظر Mez, 1937، و Goitein,1967, 1973، و Udovitch, 1970, 1979، والسيد، ١٩٨٤).

وكما أشار كل من شابرا وخان (Chapra and Khan,2000:1-3) وشبرا وأحمد (Chapra and Ahmad,2002:2-6) كان المسلمون منذ بداية مراحل التاريخ الإسلامي قادرين على إقامة نظام مالي خال من الفائدة (الربا) في تعبئة الموارد لتمويل النشاطات الإنتاجية وحاجات المستهلكين. وكان النظام يقوم أساسًا على وسائل التمويل التشاركية مثل المضاربة والمشاركة. وكان هؤلاء الصيارفة يُقيِّمون أصالة وجودة العمولات، الأمر الذي كان مهمًا جدًا في تلك الفترة حين كانت العملات تصنع من المعادن الثمينة. وكانوا يضعون هذه العملات في صرر مربوطة ذات أحجام مختلفة، وتحتوي على كميات محددة من العملات، لإراحة الناس من عدِّها كل مرة يحتاجون فيها إلى دفع مبالغ، أو الحصول عليها. وكانوا يحولون الأموال من مكان إلى مكان دون نقلها عينيًا، وبالتالي كانوا لا يحافظون فقط على سلامتها، ولكن على نجاح نظام الدفع أيضا.

وكان الجهبذ يقدم قروضًا للحكومة مضمونة بموارد الضرائب الحكومية التي كانوا يقومون بجمعها. فبعد تجميعهم لموارد الضرائب كانوا يستقطعون رؤوس أموالهم ومبلغًا إضافيًا فوق ذلك يعتبره بعض المؤرخين فوائد، ولكن إذا أخذنا في عين الاعتبار الجهود التي يبذلونها في جمع هذه الضرائب فإننا نستطيع أن نقول: إن المبلغ الإضافي أو الزائد على رأس المال (القرض) ليس فائدة ربوية، وإنما مكافأة لإدارة الضرائب، لأن الفائدة محرمة، أما المكافأة فهي

مباحة في الإسلام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتمد الفائدة على قيمة ومدة القرض، بينما تدفع المكافأة مقابل تقديم خدمات. ويؤكد ذلك يودوفيتش (Udovitch,1979:267) بقوله: "في الوقت الذي كان متعارفاً عليه أن التجار وآخرين يودعون على الأقل جزءًا من أموالهم كأمانات لدى بعض التجار الصيارفة، وفي الوقت الذي كان التجار الصيارفة أنفسهم يودعون بعض أموالهم كودائع ذات أحجام مختلفة لدى صيارفة آخرين كثيرين، إلا أنه ليس هناك ما يدل على أي فائدة أو أي نوع من المبالغ الإضافية كانت تعطى للمودعين". هذا، لأن الله تعالى حرم الربا (الفائدة) في عدد من الآيات القرآنية وسمح بعدة بدائل للربا مثل المشاركة، والمضاربة، والمزارعة بحيث يمكن تجنب حرمة الربا.

وبينما كان العالم الأوروبي يعيش في بداية ما يسمى بالقرون الوسطى، كان العالم الإسلامي يلعب دورًا مهما في وضع أسس عصر اقتصادي ذهبي، حيث كان القائمون بالأدوار في مجال التجارة والصرافة عربًا، وفرسًا، وبربر، ويهود، ونصارى، وأرمن. ووصلت التجارة الإسلامية من الأندلس (إسبانيا حاليا) إلى بحر الصين. ويعلق المؤرخ البلجيكي هنري بيرين (Pirenne,1937:49) في كتابه "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا القرون الوسطى" بقوله: "إنه نتيجة لعلاقاتهم التجارية الدولية استطاع المسلمون جلب السكر من الهند، والقطن من صقليا وإفريقيا، والأرز إلى صقليا وإسبانيا، وتعلموا من الصينيين كيفية إنتاج الحرير، وأخذوا هذه المعرفة معهم إلى جميع مناطق الإمبراطورية".

ولاحظ ليبر (Lieber,1968:230) أن: "تجار إيطاليا والدول الأوروبية الأخرى أخذوا أول دروس في استعمال وسائل التجارة المتطورة من نظرائهم في الطرف الثاني من البحر الأبيض المتوسط، والذين كان معظمهم مسلمين، وإن كان من بينهم بعض اليهود والنصارى. واحدة من النتائج الواضحة لهذا التعليم، العدد الهائل من الكلمات ذات الأصل الشرقي، خاصة منها الآرامية

والعربية والفارسية والتي أدخلت في المصطلحات التجارية لأوروبا القرون الوسطى، وكمثال لبعض هذه الكلمات التي ليس بالضرورة أن يكون استخدامها الأوروبي موافقًا لأصل الكلمة نذكر ديوان، ترسانة، مخزن، تعريف، رزق، فندق، صنصالي، غلية حوالة مؤونة".

ولمزيد من الكلمات الاقتصادية الأوروبية من أصل عربي يمكن ذكر الكلمات التالية، وينظر في (Doi, 1984:399; Vives 1969:119-120; Torrey 1963; Bantier 1971):

الكلمة الأوروبية	الأصل العربي	الكلمة الأوروبية	الأصل العربي
Credit	قرض	Cheque, Check	صك
Risk	رزق	Acheter	اشترى
Buy	بيع	Magasin	مخزن
Almacen	المخزن	Zoko	السوق
Aval	حوالة	Tariff	تعريف

وكما أشار لبيب (Labib,1969:80): "حيثما حل الإسلام تم تفعيل الحياة التجارية، وتشجيع تبادل السلع، ولعب دورًا هامًا في تطوير الائتمان". وأشار بانتيي (Bantier,1971:72) أيضا أن: "التجارة العربية توسعت في العالم المعروف آنذاك، ووصلت التجارة الدولية مع الصين، وماليزيا، والهند، إلى مستويات عالية جدًا".

وبحسب يودوفيتش (Udovitch,1979:263) فإن السفتجة (الكمبيالة) كانت دائمًا، والحوالة في بعض الأحيان كثيرًا ما تستخدم كدليل إثبات مداينة، ومن ثم كانتا أول وأهم الأوراق المالية في الشرق الأدنى للقرون الوسطى". وهذا يمكن أن يكون بسبب أن الله تعالى أمر المسلمين في أطول آية من القرآن الكريم (البقرة، ٢٨٣) بكتابة جميع الالتزامات المستقبلية.

وبعد القرن الثالث عشر الميلادي فقد الجهبذ بشكل كبير هيمنته كمصرفي للقصر، وانخفض دوره إلى صراف أو صيرفي يبادل العملات فقط، وذلك نتيجة للتدهور البطيء والطويل للدولة الإسلامية منذ بداية القرن الثاني عشر الميلادي، بسبب عوامل كثيرة خارجية وداخلية أهمها:

أولاً: الانحراف المتواصل والتدريجي عن الإسلام وعن الشريعة الإسلامية خاصة في مجال السياسة.

ثانيًا: التبذير والبذخ في مصاريف القصور.

ثالثًا: ضعف التنظيم وانتشار الفساد.

رابعًا: التصدع السياسي المؤدي إلى ضعف الحكومة المركزية في المناطق البعيدة، وبروز دويلات صغيرة وضعيفة، وولاة شبه مستقلين، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالة الخلفاء ليكونوا دمى في أيدي وزرائهم وقواد عساكرهم.

خامسًا: ظهور مذاهب مختلفة ومتناحرة، كل منها تدعي أنها الفرقة الناجية، وأنهم هم المسلمون الحقيقيون، وأن غيرهم فرق ضالة.

سادسًا: الحروب المتواصلة مع الصليبيين، والمغول، والتتار، الذين هدموا وأفسدوا العراق، والشام، وفلسطين.

سابعًا: الحروب التركية الفارسية التي استمرت لثلاثة قرون وأثرت سلبًا على استرداد العراق لقوته الاقتصادية.

ونتيجة لهذه الظروف التاريخية وغيرها، ضيع العالم الإسلامي نشاطه التكنولوجي والاقتصادي، ومن ثم استبدل عدد من المؤسسات الإسلامية بما في ذلك نظام الوساطة الإسلامية بمؤسسات غربية (ينظر: Issawi,1964:4; Lewis, 1970:102; Ahmad and Chapra,2000:173-185; Chapra and Khan,2000:3).

٤- الصيرفة في أوروبا: من سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى القرن الثاني عشر الميلادي

عاشت أوروبًا ما عدا جنوب إيطاليا، وإسبانيا، قرونا مظلمة وحالكة سميت بعصور الظلام (Dark Ages) منذ سقوط الدولة الرومانية عام ٣٠٠م إلى ١٣٠٠م. واستثناء إسبانيا كان بسبب كونها كانت جزءًا من الإمبراطورية الإسلامية تحت اسم الأندلس التي عرفت بحضارتها العظيمة بين القرن الثامن والقرن الخامس عشر الميلاديين، وإيطاليا بسبب موقعها التجاري الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، واحتكاكها الدائم بالتجار المسلمين واليهود والنصارى من الدولة الإسلامية. وفي الحقيقة كانت كل من صقلية (Sicily) والبندقية (Venice) جزءًا من الدولة الإسلامية في فترة غير قصيرة.

وقد سيطرت ممالك همجية في أرجاء أوروبا الغربية بعد سقوط الدولة الرومانية، فتدهورت التجارة إلى حد كبير في أوروبا الغربية، والتي وكما وصفها هومر (Homer,1963:84) بأنها كانت "تغرق في اقتصاد يقوم أساسًا على الزراعة"، الأمر الذي أدى بالمؤرخ البلجيكي هنري بيرين (Pirenne,1937:20) أن يقول إن: "في أوروبا الغربية كانت الأرض هي كل شيء والتجارة لا شيء". هذا ليس معناه أنه لم يكن هناك أي تجارة في أوروبا الغربية، وإنما فقط كانت محدودة جدًا بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعدم التأكد، والتكاليف الباهظة للنقل، والضرائب العالية، وإتاوات الجمارك الباهظة، وانتشار القرصنة والرشوة والأمية. ومن ثم إذا كانت التجارة محدودة فالمصرفية من باب أولى.

وخلال "عصور الظلام" هذه، وكما أشار هومر (Homer,1963:84) "نسيت اللغة اللاتينية، واختفت الثقافة، وازدهرت الخرافات، إلا أن النقود ظلت تستخدم طيلة العصور المظلمة، ولكن محدودية التجارة حدت من تداولها". وأشار أرسنغر (Orsingher,1967:11) أنه: "خلال الفترة الممتدة من سقوط الدولة الرومانية إلى

نهاية القرن الحادي عشر الميلادي كانت الصناعة المصرفية ممثلة فقط بالصيارفة (الذين يصرفون العملات). وكانت الحروب الصليبية هي نقطة البدء في تطور العمليات النقدية والائتمانية، خلال القرن الثاني من القرون الوسطى". وسمي القرن العاشر الميلادي قرن الانتقال والذي استطاع فيه الصليبيون أن ينهكوا الدولة الإسلامية التي كانت تبدي بعض الضعف، وخاصة بعد الحملات المدمرة من المغول والتتار عليها، ونتيجة لظهور دويلات صغيرة متناحرة فيها من جهة، ومن جهة أخرى استطاعوا أن ينقلوا المعرفة من الحضارة الإسلامية إلى أوروبا الغربية، خاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى الري، والحرف اليدوية، والمشاركات في التجارة والصيرفة بحيث سادت الصحوة السياسية والاقتصادية في أوروبا الغربية عامة وإيطاليا خاصة مع نهاية القرن الحادي عشر الميلادي. وهكذا وكما وصف ذلك لوبيز (Lopez,1952:273) "بدأت إيطاليا تستغل ميزة موقعها المركزي بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت هذه الأمة المكونة من فلاحين ومزارعين متوسطين، والذين كانوا يعتمدون على الشرقيين في تجارتهم، ولم يكونوا ينتجون ما يكفيهم من الطعام، أصبحوا الآن في طريقهم لأن يكونوا أول أمة تجارية وصناعية في العالم".

وكانت البندقية ربما هي أكبر المدن الإيطالية ازدهارًا في هذا الوقت، حيث لم يكن فيها إقطاع وحيث كان معظم الشعب منشغل بالتجارة البحرية، خاصة مع العالم الإسلامي بالرغم من معارضة البابوية. وبرز إثر ذلك الصيارفة شيئًا فشيئًا، وأصبحت لهم قوة ومكانة، وأصبحت العقود التجارية مثل المضاربة التي تسمح بالمشاركة النائمة من أشهر وسائل تمويل التجارة في البحر الأبيض المتوسط (ينظر: Homer,1963:86-88; Minskimin,1969:118). وهذا ربما يفسر ملاحظة ليبر (Lieber,1968:230) الذي يقول "إن تجار إيطاليا حصلوا على أول تعليم لهم في استخدام طرق التجارة المتطورة من أمثالهم على

الطرف المقابل من البحر الأبيض المتوسط، والذين كان معظمهم مسلمون وإن كان من بينهم قلة من اليهود والنصارى".

وهذا يمكن أن يفسر أيضًا ما أشار إليه حمود (Homoud,1985:24) بأن أصل مفهوم أول بنك يستحق هذا الاسم هو ما تم إنشاؤه في البندقية في عام ١١٥٧م، وما أصبح معلومًا لدى الجميع بعد ذلك عن تاريخ بدء العمليات المصرفية بالرجوع إلى صيارفة لومباردو (Lombardo) الذين كانوا يجلسون وراء طاولاتهم الخشبية المعروفة بالبنكو (Banco). هكذا، وكما أشار لوبيز (Lopez,1952:291) "أصبحت إيطاليا بالنسبة للتطور الاقتصادي في العصور الوسطى مثل إنجلترا بالنسبة للتطور الاقتصادي الحديث، ومثل ما حولت الثورة الصناعية المجتمع الاقتصادي في بعض المناطق الإنجليزية، ثم انتشرت إلى باقي مناطق العالم، كانت الثورة التجارية والمصرفية قد أثرت في بعض المدن الإيطالية أولا ثم توسعت شيئا فشيئا إلى بقية أوروبا".

٥- الصيرفة في العالم الإسلامي منذ سقوط الخلافة الإسلامية إلى ظهور ما يسمى بالصيرفة الإسلامية

ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي، الوقت الذي بدأت فيه الخلافة الإسلامية بالانحطاط، وحتى منتصف القرن العشرين، مر العالم الإسلامي بقرون طويلة من التدهور والانحطاط عرفت بعصور الانحطاط، بمثل ما كانت عليه أوروبا حينما مرت بعصور الظلام بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وحتى القرن الثاني عشر الميلادي. هذا الانحطاط والتدهور أثر في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكانت النتائج كارثية، حيث:

- أصبحت الخلافة التي كانت موحدة في وقت من الأوقات مقسمة ومجزأة إلى عشرات الدويلات تحارب بعضها بعضا. وانتشر القهر والظلم والطغيان

الأمر الذي سهل على المغول والتتار والصليبيين وغيرهم احتلال العالم الإسلامي والسيطرة عليه.

– تحول المجتمع المسلم الذي كان في السابق عادلاً وقائمًا على مبادئ الشريعة السمحاء إلى مجتمعات إقطاعية وعسكرية لا تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– أصبح بيت المال الذي كان في السابق يهتم بالفقراء، والمساكين، وكبار السن، والأطفال، والمعوقين، حكرًا على الولاة، والوزراء، والقادة العسكريين، ومحصلي الضرائب. ونتج عن ذلك أن عامة الناس فقدت الثقة بالحكام، وانسحبت من المراكز الحضارية المزدهرة إلى الجبال والبراري، هروبًا من الظلم والقهر والقتل والحجز. فانتشر على إثر ذلك كله الجهل، والخرافة، والتصوف، والشرك وعبادة الأوثان (Issawi, 1964:4).

– تقلصت الزراعة إلى جزء ضئيل مما كانت عليه في القرن العاشر الميلادي، كما تقلص عدد السكان نسبيًا، فأصبحت الأراضي تؤخذ من أصحابها بأوامر القادة العسكريين. كما بقيت طرق الفلاحة على حالها، وظل الفلاحون على هذه الحال حتى الستينيات من القرن العشرين يستخدمون آلات الحرث الخشبية بدلاً من الحديدية. فنتج عن ذلك ضعف المحاصيل، كما تأثرت الثروة الحيوانية بالجفاف والأوبئة (Lewis, 1970:105 and 113; Issawi, 1966:3, 21, 65).

– إن الكمية الكبيرة من السلع الاستهلاكية المصنعة آليًّا في أوروبا والتي جلبها المحتلون معهم قسمت ظهر الصناعات اليدوية المحلية، والتي اختفى كثير منها تمامًا في العقود التالية. ويكفي أن تقارن سلعًا صناعية للقرن الثامن عشر مع تلك التي كانت تصنع قبل ذلك بمئات السنين للتأكد من أن الصناعة اليدوية لم تتوقف عند حد معين بل تراجعت في الحقيقة (Issawi, 1966:4, 18, 46).

-منذ القرن الحادي عشر الميلادي انتقلت التجارة من المسلمين إلى الأوروبيين الذين أصبحوا بعد ذلك هم كبار تجار البحر الأبيض المتوسط. (Lewis, 1970:114; Issawi, 1966:7).

وكما سجل ذلك فوغل وهايس (Vogel and Hayes,1998:19 and 4) فإن كل دولة إسلامية تقريبًا طبقت منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي قوانين ونظمًا قانونية قائمة على النماذج الأوروبية، وخاصة في جوانب مدنية وتجارية، تحت ضغوط مباشرة وغير مباشرة من الهيمنة الغربية الجديدة، فانطفأت جذوة التعاملات المالية الإسلامية التي ظلت سائدة لقرون. وتحت التأثير الأوروبي طبقت معظم الدول الإسلامية نظما مصرفية، ونماذج أعمال مستوحاة من الغرب أو تقليدا له، وهجرت التطبيقات التجارية الإسلامية. ومع استرجاع بعض الدول الإسلامية لسيادتها الوطنية، وتأميم البنوك الأجنبية، وتطور المصرفية الوطنية، تقلص الوجود المصرفي الأجنبي في الظاهر، ولكن حل محله في الواقع نظام مصرفي استعماري جديد (Neo-Colonial Banking System). صحيح أنه بتأميم المصارف الأجنبية، وبإنشاء بنوك جديدة محلية، أصبحت هذه البنوك الجديدة تسهر على المصالح الوطنية، إلا أن طرق عملها ظلت خاضعة لنظم التسيير المصرفي الأجنبي، حيث بقيت تعمل وتتعامل بالفائدة التي هي غريبة عن اعتقاد الشعوب المسلمة. ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء "بنوك إسلامية" يمكنها ليس فقط توفير جميع الخدمات المصرفية، ولكنها في نفسها الوقت لا تنتهك الاعتقاد الديني للشعوب الإسلامية. فجاءت فكرة إنشاء بنوك إسلامية (Islamic Banks)–أو كما تسمى أيضا بنوك خالية من الفائدة (Interest-Free Banks)–نتيجة للصحوة الإسلامية التي يمكن إرجاعها إلى الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية.

وكما أشار تروت (Traute,1983) وويلسون (Wilson,1983) فإن أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي كان في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين في منطقة ريفية في باكستان، وإن لم يكن لها أي أثر باق حتى الآن، حيث تم إنشاء تجربة صغيرة لبنك خال من الفوائد من طرف بعض المزارعين المتقين الذين كانوا مستعدين أن يودعوا أموالاً دون تقاضي أي فوائد عليها. وكانت هذه الأموال تعطى لمزارعين آخرين فقراء لتحسين زراعتهم دون تحمل أي فائدة على القروض، ولكن يؤخذ مبلغ زهيد لتغطية المصاريف الإدارية للبنك. ولكن وكما قال ويلسون (Wilson,1983:75) "بالرغم من أنه لم يكن هناك نقص في المقترضين إلا أن المودعين كانوا يرون أن دفعهم لإيداع واحد للمؤسسة كاف، وبالتالي سرعان ما انتهت الأموال التي بحوزتها. بالإضافة إلى ذلك كان المودعون يعيرون اهتمامًا كبيرًا بكيفية إقراض ودائعهم، وبالتالي لم يكن للقائمين على البنك الحرية في التصرف. وبسبب عدم توفر ودائع جديدة، وموظفين جددًا مستعدين للتخلي عن أعمالهم المربحة في البنوك التجارية ليعملوا في مخاطرة غير مضمونة في القرية انهارت هذه المؤسسة. ولكن وبمجرد انتهاء تجربة باكستان حتى بدأت تجربة جديدة في مصر".

ففي ٢٥ يوليو ١٩٦٣م بدأت تجربة رائدة بمقاطعة ميت غمر بمصر تسمى "بنوك الادخار المحلية الإسلامية" أنشأها الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار الذي أصبح بعد ذلك الأمين العام للبنوك الإسلامية. وكان النموذج المتبع هو نموذج بنوك الادخار الألمانية، التي حورها لتتناسب مع البيئة الريفية في بلد إسلامي في طريق النمو. وكان الهدف منها هو تعبئة المدخرات المعطلة عند أكثرية الشعب المصري، مع مراعاة أحكام الشريعة، وتوفير عوائد حلال على مدخراتهم أيضًا. ورغم أن الدكتور النجار كان عالمًا أكاديميًا بالدرجة الأولى، إلا أنه أدار البنك بعناية، واختار موظفي البنك من المسلمين المتحمسين للفكرة،

والذين لديهم بعض الخبرة المصرفية من المؤسسات التجارية. "فسرعان ما حاز الموظفون على ثقة سكان المنطقة الذين رأوا فيهم أنهم مسلمون ملتزمون مثلهم، حيث كانوا يصلون معهم في نفس المساجد. وكان فلاحو المنطقة جد متشككين من الأجانب من قبل، وقليل منهم من استخدم البنوك التجارية التي كان ينظر إليها كمؤسسات أجنبية غريبة، تخدم فقط المصريين المستغربين في المدن. أما هؤلاء الصيارفة الجدد فقد رأى فيهم الفلاحون رغم تعلمهم أنهم مختلفون، حيث كانوا يشاركونهم نفس الرؤى والقيم الأخلاقية" (Wilson,1983:76).

وبحسب مدير ومؤسس هذا البنك الدكتور أحمد النجار (١٩٧٤م: ٢٤٦-٢٤٧) فإن أهداف البنك تتمثل في ثلاث نقاط:

أ- كوسيط بين عرض المال وطلبه.

ب- كمركز للتربية الاقتصادية.

ج- كعامل وسيط نشيط وفعال في القضاء على الأسباب والصعوبات التي تعترض تكوين رأس المال.

وبالتالي تخفيض حجم الاكتناز، وحل معضلات تراكم رأس المال.

وأشار ويلسون (Wilson,1983:76) إلى أن قروض البنك كانت تستخدم لأغراض مختلفة بما فيها بناء البيوت وتصليحها، وشراء الأثاث والآلات البسيطة للصناعات التقليدية مثل أدوات النسيج الصغيرة، وآلات الخياطة. كما ساعدت بعض القروض على تمويل شراء حيوانات زراعية، وتصليح نظام السقيا، حيث إن توفير الماء بطريقة فعالة ضروري لمجتمع يقوم على الزراعة. وسرعان ما ازدهرت بنوك الادخار هذه، والتحق بها خلال ثلاث سنوات ونصف فقط ما يزيد على ٢٥١,٠٠٠ مودع. وازدادت الودائع بنسب عالية غير مسبوقة وغير متوقعة، (الجدول رقم ١) الذي يقارن نمو ودائعها مع ودائع النظام المصرفي المصري ككل، خلال نفس الفترة بالأسعار الثابتة والجارية.

وكذا الجداول أرقام (٢)، (٣)، (٤) التي تبين تطور عدد المودعين، وحجم الودائع، ومتوسط الودائع، وعدد الفروع، ونوع المودعين، الذين كانوا يتعاملون مع البنك الإسلامي).

جدول (١). مقارنة تحليلية لإجمالي الودائع في النظام المصرفي المصري، وفي البنك الإسلامي لميت غمر في الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٧م.

بالأسعار الجارية آنذاك

السنة	إجمالي ودائع النظام المصرفي المصري بالجنيه المصري	المؤشر (٪)	التغير (٪)	إجمالي ودائع البنك الإسلامي لميت غمر بالجنيه المصري	المؤشر (٪)	التغير (٪)
١٩٦٤	٣٧٨٠٠٠٠٠٠	١٠٠	–	٤٠٩٤٤	١٠٠	–
١٩٦٥	٣٩٦٠٠٠٠٠٠	١٠٥	٥	١٩١٢٣٥	٤٦٧	٣٧٦
١٩٦٦	٤١٥٠٠٠٠٠٠	١١٠	٥	٨٧٩٥٧٠	٢١٤٨	٣٦٠
١٩٦٧	٤٤٥٠٠٠٠٠٠	١١٨	٧	١٨٢٨٣٧٥	٤٤٦٦	١٠٨
المتوسطات			٦			٢٧٨

بالأسعار الثابتة

١٩٦٤	٣٦٤٥١٣٠١٠	١٠٠	–	٣٩٤٨٣	١٠٠	–
١٩٦٥	٣٣٢٢١٤٧٦٠	٩١	٩-	١٦٠٤٣٢	١٠٦	٣٠٦
١٩٦٦	٣١٩٧٢٢٦٥٠	٨٨	٤-	٦٧٧٦٣٥	١٧١٦	٣٢٢
١٩٦٧	٣٤٠٤٧٤٣٦٠	٩٣	٧	١٣٩٨٩١٠	٣٥٤٣	١٠٦
المتوسطات		٢-	٢-			٢٤٥

المصادر: صندوق النقد الدولي "*International Financial Statistics*" والنجار (٢٧١: ١٩٧٤م).

جدول (٢). مقارنة تحليلية لعدد المودعين ومتوسط إيداعاتهم في النظام المصرفي المصري، وفي البنك الإسلامي لميت غمر في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧م.

السنة	عدد المودعين	التغير (٪)	متوسط إيداع مودع واحد بالجنيه المصري	التغير (٪)
١٩٦٤	١٧٥٦٠	–	٢,٣٣	–
١٩٦٥	٣٠٤٠٤	٧٣	٦,٢٩	١٧٠
١٩٦٦	١٥١٩٩٨	٤٠٠	٥,٧٩	١–
١٩٦٧	٢٥١١٥٢	٧٦٥	٧,٢٨	٢٦

المصدر: النجار (١٩٧٤:٢٧١م).

جدول (٣). عدد فروع البنك الإسلامي لميت غمر في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧م.

اسم الفرع	تاريخ الافتتاح	اسم الفرع	تاريخ الافتتاح
ميت غمر	١٩٦٣/٠٧/٠٥م	زفتي	١٩٦٦/٠٢/٠٩م
شربين	١٩٦٥/٠٨/١٤م	المحطة	١٩٦٦/٠٧/٢٤م
المنصورة	١٩٦٥/٠٩/١١م	مصر الجديدة	١٩٦٦/٠٧/٢٣م
دكرنس	١٩٦٥/١٠/٠٩م	بلقاس	١٩٦٦/١٠/٠١م
قصر العيني	١٩٦٥/١٠/١٤م		

المصدر: النجار (١٩٧٤:٢٧٢م).

جدول (٤). حصص المودعين من ودائع الاستثمار، والادخار في البنك الإسلامي لميت غمر.

المودعون	حصتهم من ودائع الاستثمار (٪)	حصتهم من ودائع الادخار (٪)
الطلبة	٣٨,٠	٥٣٠٥
العمال	١٢,٥	١٤,٠
المتقاعدون	١٢,٨	٢,٣
الموظفون	٢٢,٠	٠,٢
ربات الأسر	٦,٤	٥,١
الفلاحون	١٥,٩	١٠,٩
التجار	٢,٤	٢,٠
الآخرون	٢,٠	٢,٠
	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: النجار (١٩٧٤:٢٧٢م).

يظهر جليًا من خلال التحاليل الجدولية المقارنة للبيانات القليلة المتوفرة أعلاه: أن هذه التجربة كانت ناجحة جدًا، وأن تعبئتها للودائع كانت مثيرة للإعجاب. وقد ناقش كل من ريدي (Ready,1967) والنجار (١٩٧٤م) وهارفي (Harvey,1981) وتروت (Traute,1981) وويلسون (Wilson,1983) نجاح التجربة في كسب مساندة عدد كبير من الطلاب، والفلاحين والقرويين الذين اعتبروا البنك كما لو كان ملكًا لهم. وقد بين الدكتور أحمد النجار (١٩٧٤م) مؤسس هذا البنك أنه: "على الرغم من قصر الفترة التي اشتغل فيها البنك، إلا أنه قدم خدمات جليلة للتنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي، وخاصة في إنشاء وتطوير الصناعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل للعاطلين بميت غمر و٥٣ قرية تابعة لها".

ويقال إن هذا البنك نجح إلى الحد الذي كان من الممكن أن يغطي كامل مصر لولا أنه أوقِف لأسباب سياسية خارجة عن إرادته. فقد أوقف مع نهاية شهر فبراير ١٩٦٧م بعد مرور ٣ سنوات ونصف فقط على افتتاحه، تقلصت فيها مشاكل المديونية الريفية في المناطق، التي كان هذا البنك وفروعه يعملون فيها. ولم يعد المقترضون يعتمدون لا على المقرضين المحليين القلائل الذين كانوا يقرضون بفوائد عالية جدًا، ولا على البنوك التقليدية التي كانت تعتبرهم "طبقة غير مؤهلة للصيرفة" والتي هم أنفسهم لا يرضون التعامل معها، حيث كانت تتعامل هذه البنوك بالربا (الفائدة) والتي هي حرام حسب اعتقادهم في الإسلام.

وذكر النجار (El-Naggar,1978:230-232) أنه: "من المفارقة ولكن من غير المستغرب، أن نجاح هذا البنك وليس خلاف ذلك هو ما تسبب في مشاكل له. فبمجرد أن بدأ الدور الاجتماعي للبنك يظهر من خلال نجاحه في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المحلية التي يعمل بها، حتى اندلعت النزاعات من طرف السلطات الاجتماعية المحلية التي ارتأت أن البنك يتدخل في مجال عملها وسلطتها في المنطقة، واعتبرت عمله تكرارًا غير مبرر

لجهودها. وفي نفس الوقت، وبما أن البنك كان قد أتى بمبدأ جديد للصيرفة أكثر تعبيرًا عن المعتقدات والممارسات الإسلامية، وأكثر تجذرًا في القاعدة الشعبية المسلمة فإن حجم المدخرات وعدد المدخرين ازداد بشكل كبير، إما نتيجة لدخول مدخرين جدد، أو نتيجة للمدخرين الذين حولوا أموالهم من البنوك التجارية إلى البنك الإسلامي. حتما أثار هذا الوضع حفيظة البنوك التقليدية ضد منافسهم الشعبي الجديد... وبالتالي، فإن دور ووظائف هذا البنك اعتبرت، من وجهة نظر ضيقة، أنها متعارضة مع المؤسسات الموجودة مثل: السلطات الاجتماعية، والبنوك التجارية، وبعض المنظمات الصناعية والتجارية المركزية، التي كانت كلها تخضع لرقابة الحكومة، فأوقف عمله". ولكن المحاولة كانت وضعت بذور الصيرفة الإسلامية الحديثة، ودلت على الطريق نحو تجارب أخرى لاحقة. فسرعان ما بدأت كثير من البنوك الإسلامية والاجتماعية التنموية والتجارية تعمل متبعة نموذج بنك ميت غمر مع إدخال بعض التحسينات على التجربة. فكان مصرف ناصر الاجتماعي الذي أنشئ عام ١٩٧١م في مصر هو أول هذه المصارف ذو توجهات غير ربحية لخدمة أصحاب الدخول المتدنية، متبوعًا ببنك التنمية الإسلامي الذي هو مؤسسة دولية أنشئ عام ١٩٧٥م في جدة بالمملكة العربية السعودية بهدف رعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيه، ثم بنك دبي الإسلامي الذي أنشئ في دولة الإمارات عام ١٩٧٥م والذي يعتبر أول بنك إسلامي تجاري، والذي أدى نجاحه إلى إنشاء مجموعة من البنوك المشابهة.

وتجربة أخرى ناجحة في هذا المجال والتي كانت متزامنة مع تجربة بنوك الادخار المحلية لميت غمر هو إنشاء صندوق الحج في ماليزيا، والمعروف باسم "تبونك حجي" (Tabung Haji) والذي بدأ أعماله في ماليزيا عام ١٩٦٣م لتحقيق الأهداف التالية:

١- مساعدة المسلمين الماليزيين على الادخار تدريجيًا من أجل توفير دعم مصارفهم أثناء الحج وأهداف أخرى مفيدة.

٢- مساعدتهم على أن يساهموا في حركية ونشاط وكفاءة في النشاطات الاستثمارية المسموح بها إسلاميًا من خلال مدخراتهم.

٣- الحفاظ على مصالح الحجاج، والسهر على رعايتهم أثناء تأديتهم مناسك الحج، من خلال توفير خدمات وتسهيلات لهم.

وبهذه الأهداف ظل هذا الصندوق يعمل بنجاح إلى الآن. فلقد وفر خدمات متكاملة جيدة ذات جودة عالية، لتلبية حاجيات الحجاج قبل وأثناء وبعد أداء مناسكهم. ويعود إنشاء هذا الصندوق إلى ورقة عمل قدمها البروفيسور أنغكو عزيز عام ١٩٥٩م بعنوان "خطة لتحسين اقتصاد الحجاج الجدد" (Tabung Haji Website).

بدأ هذا الصندوق عمله عام ١٩٦٣م بـ ١٢٨١ عضوًا، وبودائع إجمالية قيمتها ٤٦٦٠٠ رنجيت ماليزية. والآن يتكون عضوية هذا الصندوق شبه الحكومي من أكثر من ٤ ملايين عضو وودائع تزيد عن ملياري دولار. وعدد أصحاب الحسابات الذي يزيد عن ١٢ مليونًا يعتبر مؤشرًا هامًا على شعبية ونجاح هذه التجربة، عندما نقارن ذلك بعدد سكان ماليزيا (Rahman,2004). وتعمل تبونك حجي كمؤسسة مالية بديلة للبنوك الربوية، وتوفر فرص استثمار حلال للمدخرين الماليزيين المسلمين، حيث يمكن لأي ماليزي مسلم فتح حساب مع صندوق تبونك حجي بمبلغ شهري لا يقل عن ١٠ رينجات ماليزية للراشدين، و٢ رينجات للأطفال. ولها شبكة مكونة من ١١١ فرعًا تخدم أعضاءها، هذا بالإضافة إلى استعمال خدمات مكاتب البريد والاستقطاع من الدخول مباشرة. أما فيما يخص السحب فهو أسهل ما يكون عليه في أي مؤسسة مالية أخرى. هذا إلى جانب خدمة إضافية، وهي أن شبكة سحب خاصة متوفرة لهم أثناء تواجدهم بالسعودية.

وتستثمر المبالغ المجمعة في مشاريع استثمارية مختارة موزعة على مجموعة من المحافظ الاستثمارية المنوعة، والمتوافقة مع توجيهات الشريعة الإسلامية، وذات فرص نمو قوية. وفي الوقت الحالي فإن إجمالي استثماراته يقترب من ٤ مليار دولار. وهذا يضم الاستثمارات القصيرة والطويلة والأسهم والصناديق الاستثمارية التي تطرحها الحكومة والعقارات، بالإضافة إلى الاستثمار في ١٢ شركة تابعة لها، والتي تشتغل في جميع القطاعات من الزراعة إلى تكنولوجيا المعلومات. ومنذ ١٩٩٥م سمح لتبونك حجي التوسع في إطار عملياته، مما جعله يوسع نشاطاته الآن إلى خارج ماليزيا.

في الوقت الحالي بالإضافة إلى أسلمة النظم المصرفية لكل من إيران، وباكستان، والسودان، هناك ما يزيد على ٢٧٠ مؤسسة مالية حول العالم بحسب المجلس العام للبنوك الإسلامية، ولها أصول تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليار دولار، وودائع تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار، واستثمارات تزيد على ١٦٠ مليار دولار. معظم هذه المؤسسات أنشئت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في دول منها مصر، والكويت، والأردن، والبحرين، وقطر، وماليزيا، وبنغلادش، والسنغال، وتونس، وتركيا، والجزائر، وإندونيسيا. وكل من هذه المؤسسات استطاعت أن تستقطب مبالغ كبيرة من الودائع، وتحرز على حصة معتبرة من السوق الوطني، كما استطاعت أن تحقق أرباحًا ذات وزن من أول سنة من بدأ عملياتها بالرغم من قصر المدة، والمنافسة من البنوك الربوية، والمشاكل المتعلقة بالعمل في بيئات غير إسلامية. وفي الحقيقة هناك بعض البنوك الإسلامية، أو بعض شركات الاستثمار الإسلامية في الغرب كذلك مثلما عليه الحال في كل من سويسرا، والدانمرك، ولوكسمبورغ، وبريطانيا. ليس هذا فقط، بل إن هناك بعض البنوك الكبيرة غير الإسلامية مثل سيتي بنك (Citi Bank)، وإيتش سبيسي (HSBC) وغيرها قد فتحت نوافذ صيرفة إسلامية لتضع أيديها على حصة من سوق هذا القطاع السريع النمو.

وأنشئت بنوك ومؤسسات غير بنكية إسلامية أخرى في مناطق كثيرة من العالم مثل شركات التأمين الإسلامي تحت مسميات شـــركات تكافـــل، وبعـــض شركات الاستثمار الأخرى. والهدف الرئيس لهذه المؤسسات المالية الإســـلامية هو توفير بديل للنظام الرأسمالي المستغل، وطريقة مصرفية خالية مـــن الربـــا، والتي من خلالها يمكن تعبئة الموارد المكتنزة عند كثير من المسلمين المتقـــين، الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية بسبب تعاملها بالربا. وكمـــا أشـــار طربوش (Tarbush,1981:6) "ظاهريا لم يكن لدى البنوك الإسلامية أي مـــشكلة في تحقيق هذا الهدف، فمثلا يُزعم أن بيت التمويل الكويتي (أول بنك إســـلامي في الكويت) استلم ٥٠ مليون دينار كويتي (ما يعادل ١٤٠ مليون دولار) فـــي أول يوم من افتتاحه حولت إليه من ودائع البنوك التجارية".

إن البيانات المتوفرة عن بعض البنوك الإسلامية الموجودة حاليًا تظهر أن كثيرًا منها تمكن من جمع مبالغ كبيرة من الأصول التي تجعلها تُصنف ضـــمن أكبر مائة بنك عربي، وتتحسن وضعيتها باستمرار (الجدول رقـــم (٥) والـــذي يبين مواقع بعض البنوك الإسلامية ضمن أكبر ١٠٠ بنك عربي).

جدول (٥). ترتيب بعض البنوك الإسلامية ضمن ١٠٠ بنك عربي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤م.

السنة	بيت التمويل الكويتي	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك قطر الإسلامي	بنك دبي الإسلامي	بنك الأردن الإسلامي	بنك شامل البحريني	بنك الراجحي السعودي
١٩٨٠	٩٤	–	–	–	–	–	–
١٩٨١	٦٨	–	–	–	–	–	–
١٩٨٢	٥١	٧٧	–	–	–	–	–
١٩٨٣	٤٢	٦٦	–	–	–	–	–
١٩٨٤	٣٤	٤٧	–	–	–	–	–
١٩٨٥	٣٩	٤٥	–	٩٧	–	–	–
١٩٨٦	٣٦	٤٣	–	٨٧	٨٧	–	–
١٩٨٧	٢٨	٤٨	–	٩٣	٨٥	–	–
...	...	...	...	...	...	...	...
...	...	...	...	...	...	...	...
٢٠٠٠	٢٤	٩٠		٤٨	٩٦	٥٨	–
٢٠٠١	٢١	٩٥	–	٤٨	٩٧	٥٤	–
...	...	...	...	...	...	...	...
٢٠٠٤	٢١	–	–	٣٨	–	٥٨	٦

المصدر: أعداد مختلفة من مجلة: *The Banker*.

وهذا يوضح، كما أشار نينهاوس (Nienhaus, 1988:90)، أن هذه البنوك قد أصبحت مؤسسات مالية كبيرة في فترة قصيرة جدًا. وبعضها مثل: بيت التمويل الكويتي، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك الأردن الإسلامي، وبنك شامل البحريني أصبحت ضمن أكبر البنوك في دولها. ورغم الانخفاض التدريجي لنسبة نمو هذه البنوك إلا أن حصصها من الأسواق المالية المحلية في تعبئة الودائع وتخصيص استثمار هذه الأموال قد نمت بشكل كبير.

٦- الخلاصة

تظهر الأدلة التاريخية حول منشأ وتطور الصيرفة والتمويل أن العمليات المصرفية كانت معروفة لدى كثير من الحضارات السابقة قبل القرن الثاني عشر الميلادي في إيطاليا، والذي يعتبره كثير من الاقتصاديين أنه "مهد الصيرفة". فالعمليات المصرفية كانت معروفة في الحضارات القديمة مثل الحضارة الإسلامية، والرومانية، واليونانية، والمصرية، وحتى البابلونية، والسومرية. وفي الحقيقة هناك أدلة تاريخية تعود إلى ٣٤ قرن قبل المسيح (٥٤٠٠ سنة من الآن) والتي تدل على أن هناك نظامًا مصرفيًا متقدمًا كانت تقوم به المعابد الدينية التي كانت تحتفظ بمدخرات المودعين، وتقرض المحتاجين إلى التمويل، وبالتالي كانت تعمل كبنوك. بمعنى آخر، كانت الصيرفة كما أشار حمود (Homoud,1985:16-17) "معروفة في أشكال مختلفة في مختلف الثقافات، التي ظهرت في كثير من مناطق العالم قبل أن تزول".

وتظهر هذه الدراسة أيضا كيف أن الصيرفة الحديثة تطورت في أوروبا، ثم تحولت إلى العالم الإسلامي، وكيف أن الصيرفة الإسلامية جاءت لتملأ الفجوة التي تركتها هذه البنوك الربوية، ولم تستطع ملئها نتيجة لرفض معظم المسلمين إيداع مدخراتهم معها بسبب اعتقادهم أن الفائدة هي الربا، وأن الربا هو من أكبر الكبائر في الإسلام.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الجهشياري، (١٩٣٨م) *كتاب الوزراء والكتاب*، (د.ن.)، القاهرة.

الحمداني، خالد (٢٠٠٠م) النظام المصرفي في الدولة الإسلامية، *مجلة إسلامية المعرفة*، عدد فصل الشتاء، ص ص: ١٥-٤١.

الدوري، عبدالعزيز (١٩٨٦م) *التاريخ الاقتصادي للعراق*، مطبعة المعارف، بغداد.

السعدي، أمال (١٩٨٥م) الصيرفة والجهبذة في العراق، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، العراق.

السيد، (١٩٨٤م) المسلمون ينشئون أول مصرف في العالم، *جريدة المدينة*، رقم ٦٢١٤، ص١٧.

القبيسي، حمدان (١٩٧٩م) *أسواق بغداد حتى نهاية العصر البويهي*، دار الحرية، بغداد.

القلقشندي، (١٩١٣م) *صبح الأعشى في كتابة الإنشاء*، (د.ن.)، القاهرة.

متولي وشحاتة (١٩٨٣م) *اقتصاديات العقود في إطار الفكر الإسلامي*، دار التوفيق النموذجية للطباعة والنشر، القاهرة.

النجار، أحمد (١٩٧٤م) *المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي*، دار الفكر، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Bamboo (website): "History of Paper Money ", In: http://www.bambooweb.com/articles/b/a/Banknote.html

Banker, The, Various Issues between 1980 and 2004**.**

Bantier, R.H. (1971) *The Economic Development of Medieval Europe*, Thames and Huddson, London.

Bergier, J. (1979) "From the Fifteenth Century in Italy to the Sixteenth Century in Germany: A new Banking Concept" in The Centre for Medieval and Renaissance Studies, (eds.) *The Dawn of Modern Banking*, University of California, Los Angeles.

Chapra, M.U. (2000) *The Future of Economics: An Islamic Perspective*, The Islamic Foundation, Leicester

Chapra, M.U. and **Ahmed, H.** (2002) *Corporate Governance in Islamic Financial Institutions*, Occasional Paper No.6, Jeddah, IRTI/IDB.

Chapra, M.U. and **Khan, T.** (2000) *Regulation and Supervision of Islamic Banks*, Occasional Paper No.3, Jeddah, IRTI/IDB.

Columbia Encyclopeadia (2001) 6th Edition, New York, Columbia University Press.

Davies, G. (2002) *A History of Money from Ancient Times to the Present Day*, University of Wales Press, Cardiff.

De Roover, R. (1954) "New Interpretation of the History of Banking", *Journal of World History*, Vol. 2.

Doi, A.H. (1984) *Shariah, The Islamic Law*, Taha Publishers, London.
Einzig, P. (1949) *Primitive Money*, Eyre and Spottiswood, London
Encyclopedia Iranica, Center For Iranian Studies, Columbia University
Findling, J. and **Thackeray, F.** (2001) *The History of China*, Greenwood Press, Westport.
Fishel
Frank, T. (1933) *An Economic Survey of Ancient Rome*, Hopkins, Baltimore.
GCIBFI, (2001) The website of the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions: http://www.islamicfi.com/arabic/research/Research_Archivefull.asp?id=62855
Goitien, S.D. (1967) *A Mediterranean Society: The Jewish Community of the arab World as portrayed in the Documents of the cairo Geniza*, University California Press, California
Harvey, N. (1981) "World Islamic Finance Based On Community Banks", *Saudi Business*, 20/3/1981.
Herart, C. (1972) *Ancient Persia and Iranian Civilization*, Routledge & Kegan Paul, London
Hitti, F.K. (1970) *History of the Arabs*, Macmillan, London.
Homer, S. (1963) *A History of Interest Rates*, Reutgers University Press New Brunswick, New Jersey.
Homoud, S.H. (1985) *Islamic Banking*, Arabian Information, London.
Issawi, C. (1966) *The Economic History of The Middle East 1800-1914*, University of Chicago Press, Chicago.
Labib, S. (1969), "Capitalism in Medieval Islam", *Journal of Economic History*, **29**(1)(March): 79-140.
Lewis, A. (1954) *Economic Development with Unlimited Supplies of Labour*, Manchester School of Economics, Manchester.
Lewis, B. (1970), *Cambridge History of Islam*, Cambridge University Press, Cambridge
Lieber, A.E. (1968) "Eastern Business Practices and Medieval European Commerce", *Economic History Review*, **21**, pp: 230-243.
Lopez, R. (1952) "The Trade of Medieval Europe: the South", *Cambridge Economic History of Europe*, **2**, Cambridge University Press.
Lopez, R. (1979) *The Dawn of Medieval banking*, (ed.) by The Centre For Medieval and Renaissance Studies, University of California, Los Angeles.
Mez, Adam (1937) *The Renaissance of Islam,* Luzac and Co., London.
Miskimin, H.A. (1969) *The Economy of Early Renaissance Europe 1300-1460* Prentice Hall, Englewoods Cliffs, New Jersey.
El-Naggar, A. (1978) "Islamic Banks: A Model and a Challenge" in **Gauhar** (ed.) *The Challenge of Islam*, Economic Council of Europe, London.
Nationmster (website) www.nationmaster.com/encyclopedia/Indus-Valley-Civilization
Netfundu (Website) www.netfundu.com/junior/historyofbanking.htm
Netfundu (Website) www.netfundu.com/junior/bankingindia.htm
Nienhaus, V. (1988) "The Performance of Islamic Banks: Trends and Cases" in **C. Mellat** (ed.) *Islamic Law and Finance*, SOAS, London.
Nigam, S. (1975) *Economic Organisations in Ancient India (200 BC-200AD),* Munshiram Manoharlal Publishers, New Delhi
Orsingher, R. (1967) *Banks of the World*, Macmillan, London.
Pellat, C. and J. Schart (1965) *Encyclopedia of Islam*, L. Luzac, London.
Pirenne, H. (1937) *Economic and Social History of Medieval Europe*, Harcourt Brace & Co. New York.
Rahman, K. (2004) "Towards Islamic Banking: A Case Study of Pilgrims Management & Fund Board, Malaysia" in **Eldis website**: http://www.eldis.org/fulltext/rahman.pdf
Ready, R. (1967) "The Egyptian Municipal Saving Banks Projects", *International Development Review*, **9**, June, pp: 2-5.
Saletore, R.N. (1975), *Early Indian Economic History*, Curzon Press, London.

Scott C. L. (2003) "India V. Indo-Persian Commercial Relations" in Iranica website: http://www.iranica.com/articlenavigation/index.html

Steigher, A. (1963) *Origin and Spread of Oriental Words in European Languages*, N.York

Tabung Haji (Website), http://www.tabunghaji.gov.my

Tarbush, M. (1981) "Tide of Islamic Banking" in *Financial Times*, 28/9/1981

Tejarat (1998) *The Internal Publication of Bank Tejarat*, Winter, **No. 8**.

Torrey, C. (1892) *The Commercial Technical Terms in the Koran*, Leyden.

Traute, W. and **V. Nienhaus** (1982) "Arab and Islamic Banks, Petrocapital and Development", *Orient-German Journal of Politics and Economics of the Middle-East*, **23**, June, pp: 243-259.

Traute, W.S. (1983), *Arab and Islamic Banks*, OECD, Paris.

Udovitch, A. (1970) *Partnership and Profit in Medieval Islam*, Princeton University Press, New Jersey.

Udovitch, A. (1979) "Bankers Without Banks: Commerce, Banking and Society in the Islamic World of the Middle-Ages" in *The Dawn of Modern Banking*, (ed.) by the Centre for Medieval and Renaissance Studies, University of California, Los Angeles.

Usher, A. (1943) *The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe*, Cambridge Mass.

Vives, J.V. (1969) *Economic History of Spain*, Princeton University Press, New Jersey.

Vogel, F. and **Hayes, S.** (1998) *Islamic Law and Finance*, Kluwer Law International, The Hague.

Weit, G. (1955) "Les Marchands d'Epices sous les Sultans Mamlouks", *Cahiers d'Histoire d'Egypt*, Paris.

Wikipedia (website) http://en.wikipedia.org/wiki/Indus_Valley_Civilization#Economy

Wilson, P.R. (1950) "The Empire of the Prophet: Islam and the Tide of Arab Conquest" in: **D. Talbot** (ed.) *The Dark Ages*, Thomas and Hudson London.

Wilson, R. (1983) *Banking and Finance in the Arab Middle East*, Macmillan, Surrey.

Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations

Abdelkader Husain Chachi
Islamic Economics Research Centre
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia
Abdelkader_chachi@hotmail.co.uk

Abstract. Banking is often considered by most economists as a modern device of recent origin (12th Century AD Italy), but a glance, at the origin and development of financial operations throughout history, will dispel the notion of novelty as we can see from this paper.

The purpose of this paper is:

- Firstly, to show that banking operations were practised by almost all known early civilizations, long before 12th Century AD Italy;
- Secondly, to prove that Islam not only allowed but encouraged such operations on a scale which surpassed anything known before;
- Thirdly, to show that the Italian bankers learnt these operations from the Muslim, Christian and Jewish traders of the Muslim world with whom they had long and strong commercial relationships between the 10th and 12th centuries AD; and
- Finally, to trace the origin and development of what is known as 'Islamic banking'.